البيان النبوي في علم المبهمات
- دراسة لغوية تأصيلية -

بقلم: أ.د رزيق بوزغاية
قسم اللغة والأدب العربي، جامعة العربي التبسيّ، تبسة.

ملخص المقال:

على الرغم من كون علم المبهمات فرعا من علوم القرآن في كتابات المتقدمين من أمثال بدر الدين الزركشي وجلال الدين السيوطي، إلا أنه لا يخرج عن كونه علما لغويا من وجوه عدة لعل أهمها تعلقه بآلية الإحالة النحوية من جهة، واتصاله بمبحث تفسير المعنى النصيّ من جهة ثانية، وحضور موضوعه في البلاغة قديما وفي علم اللغة التداولي حديثا ليكون لهما ميدانا للتأمل من جهة ثالثة. وعلاقة هذا العلم بالحديث الشريف، من الناحية اللغوية، أظهر ما تكون في دور السنة النبوية في بيان ما أبهم من كنائيات القرآن الكريم. ولم تستغن كتب علوم القرآن قديمها وحديثها عن إيراد شواهد البيان النبوي لتفسير معاني الآيات الكريمة من خلال فعل الإحالة الذي ذكرنا، وهو ما تسعى هذه الدراسة، بحول الله، لوصفه في التراث اللغوي عند العرب، سواء أتعلق الأمر بالمعاجم كالمغرب وتاج العروس، أم بكتب النحو كشرح الرضي على الكافية، أم بكتب علوم القرآن، ليستعان بها في فهم ثلاثة أبعاد معرفية على الأقل: الأول معرفة طبيعة الإبهام وقرائنه اللغوية، وهو مبحث الكنائيات، والثاني معرفة مسار الإحالة في النص القرآنيّ وعلاقته بقرائن التأويل في الإضمار والإشارة والموصولات، والثالث معرفة حالات الإضمار

والكناية واتصالها بالأحاديث الشريفة المقتبسة في مباحث علم المبهمات.

1 . تمهيد: التأصيل في البحث اللغوي

المقصود بالتأصيل في هذا البحث إعادة الأفكار إلى بعض أصولها الأولى، وهو منهج شريف عند العلماء عامة وعند علماء العربية على الخصوص، وقيمته المعرفية غير خافية من وجوه: منها أنه يساعد على تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا بمراجعة تطورها عبر التاريخ، ومنها أنه يعيد الاعتبار للدراسات القديمة والتراثية ويكشف عن مكانتها في عالم المعرفة الراهن، ومنها أنه يساعد على الوصول بالمعرفة إلى مستوى الكونية أو العموم، لأن النظريات الحديثة في اللغة والأدب تبقى حبيسة الثقافات التي استندت إليها، ولا يكتب لها استغراق اللغات الإنسانية أو الظواهر النصية عند البشر إلا من خلال هذا الإجراء التأصيلي في مختلف الثقافات، فتلامس المعرفة اللغوية والأدبية بذلك مختلف السياقات الثقافية الإنسانية وتتوسع دائرتها الوصفية قدر الإمكان.

واتجاه التأصيل في هذا البحث هو معرفة أصول الرؤية العلمية للغة في التراث العربي، ومن وجوه هذه الرؤية في العصر الحالي النظرية التداولية، وهي رؤية تسعى لاستغراق المعارف اللغوية السابقة عليها وجمعها في إطار نظرية معرفية تفسر اللغة في مظهرها الطبيعي. ولا تخلو الدراسات اللغوية القديمة عربية كانت أو غير عربية من هذه المسحة التداولية، إنما وظيفة الباحث المؤصِّل أن يحسن قراءة الموروث المعرفي بموضوعية خالصة حتى يتسنى له أن يكشف عن تلك المسحة القديمة الجديدة في علوم اللغة. وعلم المبهمات عند العرب هو واحد من العلوم اللغوية التي أفادت من رؤية علمية شاملة للظاهرة اللغوية، اعتمد مؤسسوه على السنة النبوية في بيان مبهمات القرآن، وحاولوا قدر

الإمكان أن يؤسسوا له أصولا وضوابط في تحديد المبهم وتحديد مسار تأويله.

2 . 1 . علم المبهمات:

علم المبهمات واحد من علوم القرآن، لم يذكر له المتقدمون تعريفا محددا، إنما اكتفوا بذكر أسباب الإبهام وأقسامه وأشكال تأويله وفق نماذج منه أو أمثلة، وتركوا لتلك الأمثلة النصية وظيفة التقديم، ومنهم من ألَّف فيه كتابا مستقلا كما فعل جلال الدين السيوطي في كتاب «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن» حققه ديب البغا في أول طبعة، وقد ذكر فيه السيوطي ما يدل على أن هناك من سبقه إلى إفراد هذا العلم بالتأليف: «من علوم القرآن التي يجب الاعتناء بها معرفة مبهماته، وقد هتف ابن العساكر بكتابه المسمى بـ «التكميل والإتمام». وجمع القاضي بينهما القاضي بدر الدين ابن جماعة في كتاب سماه «التبيان في مبهمات القرآن». وهذا كتاب يفوق الكتب الثلاثة بما حوى من الفوائد والزوائد، وحسن الإيجاز، وعزو كل القول إلى من قاله، مخرجا من كتب الحديث والتفاسير المسندة، فإن ذلك أدعى لقبوله وأقع في النفس. فإن لم أقف عليه مسندا عزوته إلى قائله من المفسِّرين والعلماء»[1]. وقد اجتهد في الكتاب أن يحصي كل المبهمات على حسب ترتيب سور القرآن الكريم. ويظهر مما ورد في كتابيْ البرهان والإتقان وغيرهما أنه علم شريف ذو حظوة عند القدامى حيث «صنف فيه أبو القاسم السهيلي كتابه المسمى بالتعريف والإعلام وتلاه تلميذه ابن عساكر في كتابه المسمى بالتكميل والإتمام وهو المبهمات المصنفة في علوم الحديث وكان في السلف من يعنى به قال عكرمة طلبت الذي خرج في بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم أدركه الموت أربع عشرة سنة»[2].

ولعل أي تعريف بعلم المبهمات يستلزم التعريف بالمبهمات أولا ثم

التعريف بضوابط هذا العلم وحدوده ليُعلم الفرق بينه وبين بقية علوم القرآن الكريم. فالمبهماتُ هي الكلمات التي لا يعرف لها مرجع فعليٌّ يبيّن دلالتها، وأبرز أقسامها المذكورة في كتب اللغة والنحو الضَّمائر والموصولات وأسماء الإشارة، فهي غير دالة دلالة توصيلٍ بذاتها إلا أنْ تَرد في سياق لغوي يجعلها محيلة إلى مرجع محدَّد يؤوّلها، ويضاف إليها بعض وحدات معجمية تحيل إلى مراجع محددة غير مذكورة نصا، ولذلك فإن تفسيرها منوطٌ بمعرفة مقام النصّ إما موقفا أو ثقافة، ويؤكد السُّيوطي هذا بالقول: «أنَّ علم المبهمات مرجعُه النقلُ المحض لا مجال للرأي فيه»[3]. والنقل في المقام الأول هو القرآن الكريم والحديث الشريف، فهو المبيّن لما أبهم في نصوص القرآن.

فغاية علم المبهمات أن يدرس حالات الإضمار أو الإشارة أو الأسماء الموصولة أو حتى الإبهام في وحدات معجمية أخرى والتي لا يعلم لها مرجع في النص، وهذا من خلال آيات أخرى أو من خلال ما روي عن النبي ﷺ أو من خلال سيرته في الناس، فعلم المبهمات فرع من علم التفسير، ولكن له مسحة لغوية خالصة لأن قرائنه المعروفة هي قرائن الإحالة النحوية أو الدلالية، وبعده هو بعد تداوليٌّ لأنه يعتمد على الرواية أو المقام في تأويل تلك المبهمات.

ومن العناصر التي ذكرها العلماء في باب التقديم لهذا العلم أمران: الأول أسباب الإبهام وقد ذكر السيوطي سبعة منها: أحدها الاستغناء ببيانه في موضع آخر كقوله: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم ﴾ [الفاتحة: 06] فإنه مبين في قوله: ﴿ ... مَعَ ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[النساء: 69]. والثاني أن يتعين لاشتهاره كقوله: ﴿ وَقُلنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ ٱلجَنَّةَ ﴾ [البقرة: 35] ولم يقل حواء لأنه ليس له غيرها. والثالث قصد

الستر عليه ليكون أبلغ من استعطافه نحو: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ﴾ [البقرة: 204] الآية، هو الأخنس بن شريق، وقد أسلم بعد وحسن إسلامه. والرابع أن لا يكون في تعيينه كبير فائدة نحو: ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ ﴾ [البقرة: 259]. والخامس التنبيه على العموم وأنه غير خاص، بخلاف ما لو عين نحو: ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا ﴾ [النساء: 100]. والسادس تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم نحو: ﴿ وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ ﴾ [النور: 22]، ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر: 33]، ﴿ ... إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ ... ﴾ [التوبة: 40] والمراد الصديق في الكل. والسابع تحقيره بالوصف الناقص نحو: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ﴾ [الكوثر: 03] [4]. وفي السبب السابع نظر لأن من الأمثلة ما يثبت غير ذلك، كذكر أبي لهب وقارون وغيرهما نصا في باب الوعيد، إلا أن القاسم المشترك بين هذه الأسباب جميعها هو اطلاع القارئ على الدلالة النصية المقصودة.

والعنصر الثاني الذي قُدِّم من خلاله هذا العلم هو أقسام المبهمات، وقد ذكر السيوطي منها قسمين: الأول فيما أبهم من رجل أو امرأة أو ملك أو جني أو مثنى أو مجموع عرف أسماء كلهم أو من أو الذي إذا لم يرد به العموم قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ ﴾ [البقرة: 30] هو آدم وزوجته حواء بالمد لأنها خلقت من حي [...]. والقسم الثاني في مبهمات الجموع الذين عرف أسماء بعضهم: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞ ﴾ [البقرة: 118] سمى منهم رافع بن حرملة سيقول السفهاء سمى منهم رفاعة بن قيس وقردوم بن عمرو وكعب بن الأشرف ورافع بن حرملة والحجاج بن عمرو والربيع بن أبي الحقيق ﴿ يَٰٓأَيُّهَا وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ ﴾ [البقرة: 170] الآية، سمى

منهم رافع ومالك بن عوف يسألونك عن الأهلة سمى منهم معاذ بن جبل وثعلبة ابن غنم [...][5]. والملحوظ أنه لم يصنفها بناء على قرائن الإحالة وهي قرائن لغوية، بل بناء على طبيعة المراجع التي تعود عليها تلك المبهمات وما عُرف منها وما لم يعرف. فغاية دارس اللغة هنا أن يحلل القرائن اللغوية التي يقوم عليها الإبهام ويسعى لفهم مسار تأويلها من خلال النماذج التي ذكرها العلماء في بابها.

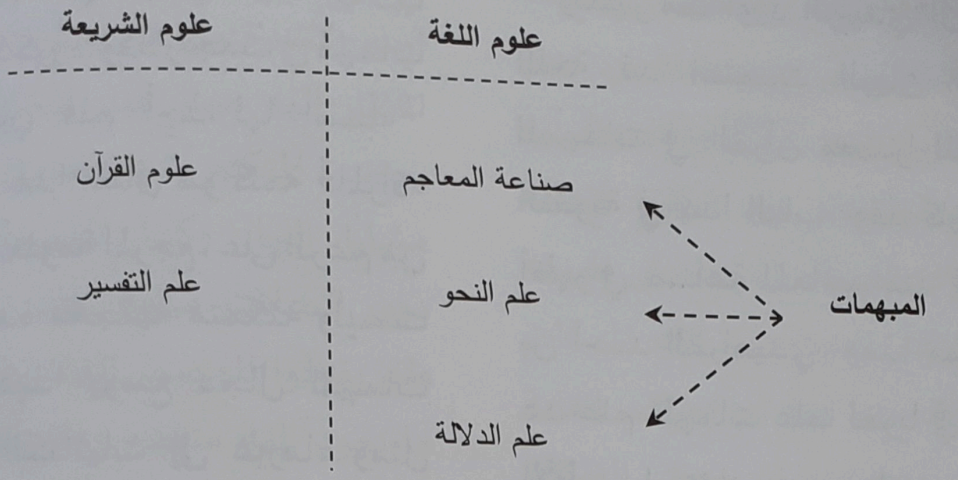
2.2. المبهم في كتب اللغة:

لم تخل كتب اللغة والنحو والمعاجم من إشارات مباشرة أو غير مباشرة لقضية المبهمات في اللغة، منها ما خص بها الكنائيات وحدها وأغلب ذلك هي كتب النحو، ومنها ما جعلها عنوانا لكل كلمة يجهل مرجعها وأغلب ذلك في المعاجم. فمن نماذج المؤلفات النحوية ما جاء في شرح الرضي: «يعني بالمبهمات أسماء الإشارة والموصولات، وقد تقدم ذكرهما، وإنما سميت مبهمات، وإن كانت معارف لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارا إليها، وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب، ولم يقولوا للمضمر الغائب: مبهم لأن ما يعود إليه متقدم، فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به، وكذا ذو اللام العهدية، قوله: (وما عرف باللام)، هذا مذهب سيبويه»[6]. ومثله في بقية كتب النحو كما جاءت عند سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب وابن سيده في المخصص وغيرهم، وقد أضافوا للإشارة والموصولات الضمائر الشخصية، فهي مبهمة بطبيعتها أيضا وتفتقر إلى مرجع يؤولها.

ومن نماذج المعاجم تظهر القرائن العامة للإبهام في «تاج العروس»: «الرَّقْطاءُ: لَقَبُ الهِلالِيَّةِ الَّتِي كانَتْ فيها قِصَّةُ المُغيرَة ابن شُعْبَةَ ؛ لتَلَوُّنٍ كانَ في جِلْدها وفي حَديثِ أَبي بَكْرَةَ وشَهادَته عَلَى المُغيرَة: «لو شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ رَقَطاً كانَ

عَلَى فَخِذَيْها» أَي فَخِذَي المَرْأَةِ الَّتِي رُمِيَ بها هَكَذا ذَكَروه. وَقَدْ راجَعْتُ في مُبْهَماتِ الصَّحيحَيْنِ فلم أَجِدْ لها اسْماً»[7] والمبهم في هذا المثال هو كلمة «المرأة» لأنها غير معلومة المرجع، على الرغم من كونها وحدة معجمية متمكنة وليست بكناية، فهذا يوسع مجال المبهمات لتتجاوز الكنائيات إلى غيرها، ومثل ذلك في «الفروق اللغوية»، إلا أن هذا المعنى المعزو للمبهم في اللغة يختلف عما ورد عند الخليل قبلهما: «كان ابن عباس سئل عن قوله عز وجل: «وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم» فلم يُبَيِّنْ أَدُخِلَ بها أم لا، فقال: «أَبْهَمَوا ما أبهم الله»[8]. وفي سياق الخليل ما يدل على أن هذا هو أصل القول بمبهمات القرآن، وأنه عام يقصد به كل ما يجهل من دقائق معنى النص، ثم صارت دلالته دلالة نحوية ودلالية خاصة في كتب علوم القرآن، وصارت قرائنه تلك القرائن اللغوية المعروفة بين الكنائيات والوحدات المعجمية مجهولة المرجع.

ويظهر مما أورد الزبيديّ أنَّ كتب اللغة قد اعتمدت البيان النبوي للمبهمات في القرآن مصدرا للمعرفة اللغوية في هذا الباب، وقد كان ذلك أظهر في صناعة المعاجم منذ الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وهذا مما يؤيد عد علم المبهمات علما لغويا في المقام الأول، استفاد من علوم القرآن والحديث الشريف، ويمكن أن نمثل لهذه الاستفادة المعرفية كما يلي:



3. البيان النبوي وعلم المبهمات:

3. 1. تفسير القرآن بالسنة:

تكلَّم العلماء على أقسام لتفسير القرآن الكريم واختلفوا في تلك الأقسام بناء على معيار التصنيف، ومن تلك التقسيمات التمييز بين مراتب التفسير بناء على طبيعة الأدوات التي يستند إليها المفسر أو القارئ في فهم الآيات الكريمة، وقد ذكروا في ذلك أنواعا: تفسير بالرواية (القرآن والحديث وأقوال الصحابة)، وتفسير بالدراية أو بالرأي، وتفسير بالإشارة. ويتبوّأ التفسير بالحديث مكانة مرموقة بين أوجه التفسير المذكورة بل يعد مع التفسير بالقرآن أفضلها على الإطلاق: «أما تفسير بعض القرآن ببعض، وتفسير القرآن بالسنة الصحيحة المرفوعة إلى النبي ﷺ، فلا خلاف في وجاهته وقبله. وأما تفسير القرآن بما يعزى إلى الصحابة والتابعين فإنه يتطرق إليه الضعف من وجوه»[9]. وهذا التراتب يكشف عن مكانة البيان النبوي من علم التفسير لأنه جاء في أعلى المراتب مع التفسير بالقرآن. ومن أوجه التفسير بالسنة ما ورد في علم المبهمات، لأن فيه بيانا لكثير مما خفي على قارئ النص من مراجع الكنائيات

والوحدات المعجمية، والتي يكمل بمعرفتها فهم النصوص.

قال الزركشي: «سبق أن بينّا أن السنة شارحة للقرآن، لأن الرسول ﷺ وظيفته التبليغ والبيان، بمثل قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44] ومثل قوله ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته .وجاء في رواية: متّكئ على أريكته .يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه إلخ» ومعنى قوله ﷺ: «لقد أوتيت الكتاب ومثله معه» أنه أوتي من الوحي غير المتلو مثل الوحي المتلو تبيينا وتوضيحا، وكلٌّ من عند الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝3 إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝4﴾ [النجم: 03 - 04]... ثم إن بيان السنة على وجوه شتى:

أحدها بيان المجمل في القرآن، كبيان مواقيت الصلوات الخمس، وعدد ركعاتها، وكيفية ركوعها وسجودها وغير ذلك، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها، وبيان مناسك الحج ونحوها، مما ود في القرآن مجملا وبينته السنة، ولهذا قال ﷺ: «**خذوا عني مناسككم**» وقال: «صلّوا كما رأيتموني أصلي». قال أحمد بن حنبل: «السنة تفسر الكتاب وتبيّنه».

ثانيها بيان أحكام زائدة على ما جاء به القرآن، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وتحريم أكل لحوم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع، والقضاء باليمين والشاهد، وغير ذلك مما هو مقرر في علم أصول الفقه. ثالثها بيان معنى لفظ أو متعلقه، كتفسير «المغضوب عليهم» باليهود، و«الضالين» بالنصارى... وغير ذلك مما خُصص به العام، أو قيّد به المطلق، وهو كثير في كتب السنة»[10]. وإذا كانت وظيفة السنة في الوجهين الأولين بيان الأحكام الفقهية خاصة فإن الوجه الثالث للبيان النبوي هو

بيان الدلالة عموما سواء في الفقه أو في غيره، وهو متعلِّق بعلم المبهمات، ومبحثه مبحث لغوي، وفي هذا الإطار أفاد علماء التفسير من اللغة كما أفاد علماء اللغة من مبحث المبهمات، وهو يشرح وجها من وجوه علم اللغة المعاصر في النظرية التداولية.

3 . 2 . العلاقة بين علم المبهمات وبين السنة النبوية:

لما كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب وعلى سننهم في كلامهم، كان قد تضمَّن عنصر المبهمات في نصوصه المختلفة، وكانت تلك المبهمات محتاجة للمراجع المؤولة لها تماما كما في كلام الناس: «فبيِّن -إذْ كان موجودًا في كلام العرب الإيجازُ والاختصارُ، والاجتزاءُ بالإخفاء من الإظهار، وبالقلة من الإكثار في بعض الأحوال، واستعمالُ الإطالة والإكثار، والترداد والتكرار، وإظهارُ المعاني بالأسماء دون الكناية عنها، والإسرار في بعض الأوقات، والخبرُ عن الخاصّ في المراد بالعامّ الظاهر، وعن العامّ في المراد بالخاصّ الظاهر، وعن الكناية والمرادُ منه المصرَّح، وعن الصفة والمرادُ الموصوف، وعن الموصوف والمرادُ الصفة، وتقديمُ ما هو في المعنى مؤخر، وتأخيرُ ما هو في المعنى مقدّم، والاكتفاءُ ببعض من بعض، وبما يظهر عما يحذف، وإظهارُ ما حظه الحذف- أن يكون ما في كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ من ذلك، في كلّ ذلك له نظيرًا وله مِثْلا وشبيهًا»[11]. إلا أن مسار تأويل تلك المبهمات في القرآن لا بد أن يحتكم إلى ضوابط التفسير، وقد ذهب العلماء إلى تحديده أكثر من ذلك فجعلوا مناط تأويله بالنصوص المنقولة من قرآن كريم وسنة نبوية حيث قال السيوطي: «اعلم أن علم المبهمات مرجعه النقل المحض لا مجال للرأي فيه، ولما كانت الكتب المؤلفة فيه وسائر التفاسير تذكر فيها أسماء المبهمات والخلاف فيها دون بيان مستند يرجع إليه أوعزوا يعتمد عليه، ألفت الكتاب الذي ألفته مذكوراً فيه عزو كل قول إلى قائله من

الصحابة والتابعين وغيرهم معزواً إلى أصحاب الكتب الذين خرجوا ذلك بأسانيدهم، مبيناً فيه ما صح سنده وما ضعف، فجاء لذلك كتاباً حافلاً لا نظير له في نوعه. وقد رتبته على ترتيب القرآن، وأنا ألخص هنا مهماته بأوجز عبارة تاركاً العزو والتخريج غالباً اختصاراً أو إحالة على الكتاب المذكور»[12]. ولعل هذا مما يبيّن مكانة الحديث الشريف والسنة النبوية عموما في هذا العلم لأنها أكثر المراجع المعتمدة في تأويل المبهمات.

وقد ذهب بعض العلماء إلى حد تحريم البحث في تأويل بعض المبهمات التي لا يعلم لها رواية تفسرها كقول الزركشي: «لا يبحث فيما أخبر الله باستئثاره من بعلمه كقوله وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم والعجب ممن تجرأ وقال قيل إنهم قريظة وقيل من الجن»[13]. وقد رد عليه السيوطي: «ليس في الآية أن جنسهم لا يعلم، وإنما المنفي علم أعيانهم ولا ينافيه العلم بكونهم من قريظة أو من الجن، وهو نظير قوله من المنافقين: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: 102]، فان المنفي علم أعيانهم. ثم القول في أولئك أنهم من الجن ورد في خبر مرفوع إلى رسول الله ﷺ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره، فلا جراءة»[14] والفرق بين الجنس والعين أن العين فيها دلالة تقييد وفي الجنس دلالة إطلاق. فكل هذه أدلة على ارتباط علم المبهمات بالسيرة النبوية وحاجة النصوص إلى البيان النبوي لينكشف ما فيها من إبهام.

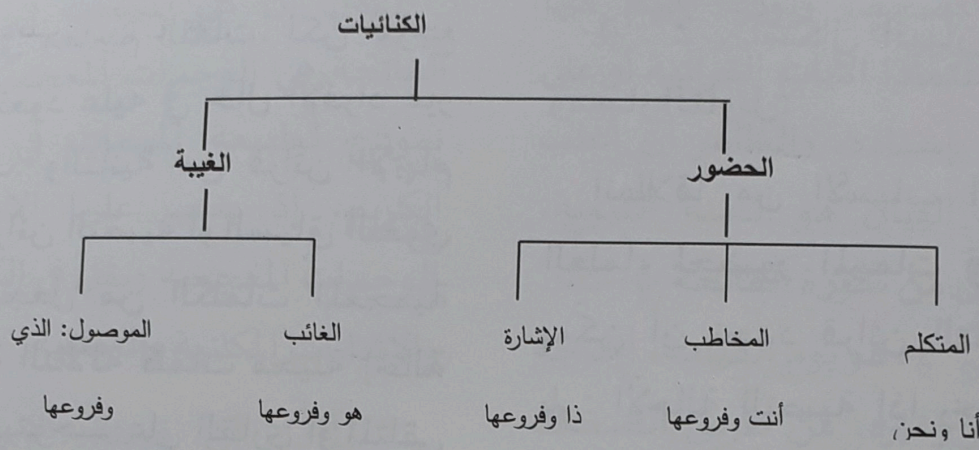
4 . قرائن الإبهام وقرائن التأويل في البيان النبوي:

4 . 1 . قرائن الإبهام:

معرفة علامات الإبهام في اللغة تعتمد على معرفة المبهمات ثم على معرفة العوامل المسببة للإبهام فيها. حيث تضمُّ المبهمات في القرآ

والحديث نوعين من الكلمات: الأول يتمثل في الكنائيات، وهي كلمات غير دالة بذاتها دلالة تواصلية إلا بمعرفة مراجعها نصا أو مقاما، والثاني هو الوحدات المعجمية التي تفتقر بفعل السياق اللغوي لدلالة واضحة مفهومة لدى المتلقي. ولئن كان من المنطقي أن تكون الكنائيات مبهمة بحكم طبيعتها كحروف المعنى فإن الإبهام في الوحدات المعجمية ذات الدلالة هو أمر طارئ عليها لأنها تشتمل في الأصل على معنى معجمي متفق عليه، ككلمة «إنسان» مثلا فهي معلومة الدلالة عند كلِّ متكلم بالعربية، إلا أن ورودها في الخطاب قد يجعلها غير مفهومة القصد.

والكنائيات في علوم اللغة ثلاثة: الضمائر، والإشارة، والموصول، تُقسَّم حسب مراجعها بين الحضور والغياب. يقول تمّام حسّان: «كان نحاة الكوفة يسمُّون ضمير الشَّخص (أنا وأنت وهو وفروعها) بالكناية قبل أنْ يستعمل البلاغيون هذا المصطلح للدلالة على المعنى البعيد الذي يلزم عن معنى قريب أي على لازم المعنى ويُفهم المقصود بالمعنى العام بالمقابلة بينه وبين المعنى المفرد الذي يُنسب إلى مفردات المعجم ونسميه أحيانا «المعنى المعجمي»... أما المعنى العام فهو الذي يُنسب بحسب الأصل إلى حروف المعاني وإلى الأدوات وهو الذي نردّده عند إعرابنا للجملة من قولنا فعل وفاعل وسببية وتفسير ومطلق الجمع والترتيب والتعقيب والطلب والمطاوعة الخ مما لا يختصُّ بلفظ مفرد بعينه، ومن ثم يعدُّ هذا المعنى وظيفة يمكن أن يؤدِّيها أكثرُ من لفظ واحد، من هنا يُطلق عليه أيضا «المعنى الوظيفي». ومن فروع هذا المعنى العام الحضور والغيبة وهي المعنيان اللذان تندرج تحتهما الكنائيات على النَّحو التاي:



والحضور درجاتٌ ثلاث أقواها التكلُّم ويليه الخطاب وأدناها الإشارة... أما في مجال الغيبة فإنَّ ضمير الغائب أقوى من الموصول من جهات متعدِّدة أولها الاستغناء والافتقار»[15].

ومبدأ تصنيف الكنائيات بحسب الحضور والغياب مبدأٌ تداوليٌّ، يحدِّد من خلاله الدارسُ مرجعيةَ النص وعلاقته بالعالم الخارجي. فالحضور يقتضي الإقامةَ في مقام التواصل ويتضمن ذلك لجوء المتواصلين إلى معطيات الموقف لتحديده وتأويل معطيات النص من خلاله، والغيابُ يقتضي الإحالةَ على مرجع يعتمِد تحديدُه على معرفة بالعالم مشتركة بين المتواصلين تتجاوز حدودَ الموقف، وفي كلا الحالين يتعلَّق فعل تأويل النصِّ بفعل المرجعية التي تربط عناصر النصِّ بمراجعها المؤوِّلة وتجعلها دالّة، بمعنى أنها تحقِّق مدلوليَّتها.

بناء على ما سبق يظهر أن القرائن في علم المبهمات ثلاث: الأولى هي القرائن المعجمية، وهي تتعلق بنوع محدد من الكلمات التي تتسم بالإبهام في ذاتها، وطبيعة إبهامها لا تكمن في افتقارها للدلالة، بل في عدم إحالتها إلى مرجع مطلق إلا في حال ورودها في السياق ومدار هذه الكلمات على الكنائيات كالضمائر والموصولات والإشاريات فكلمة «أنا» مثلا لها دلالة معجمي

تذكر في معاجم اللغات، لكن المرجع الذي تعود عليه في حال الإفراد غير معروف. والثانية من قرائن الإبهام هي القرائن النصية أو السياق اللغوي الذي يجعل من الكلمات المعجمية معروفة الدلالة كلمات محيلة إحالة فعلية فيتوجب على القارئ أو المتلقي معرفة مرجعها المقصود حتى يتبين دلالة النصّ. أما الثالثة فهي القرائن المقامية، وميزة هذه القرائن عما سبقها أنها لا تضطلع بإظهار الإبهام إلا في النصوص التي تدل دلالة إطلاق، حيث ذكر الدارسون الأوائل كثيرا من مواضع الإبهام التي لا يبدو فيها إبهام لأول وهلة أثناء القراءة، وتلك الحالات تتعلق عادة بتقييد اللفظ المطلق، مع بقاء المعنى العام محتملا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإبهام لا يتوفر على قرائن نصية مطلقا، بل إن الإبهام هو في الحقيقة رديف معرفة التأويل الخاص، وهي مسألة غريبة في اللغة، وأمثلة ذلك كثيرة منها في علم المبهمات.

4 . 2 . أشكال البيان النبوي ومسار التأويل:

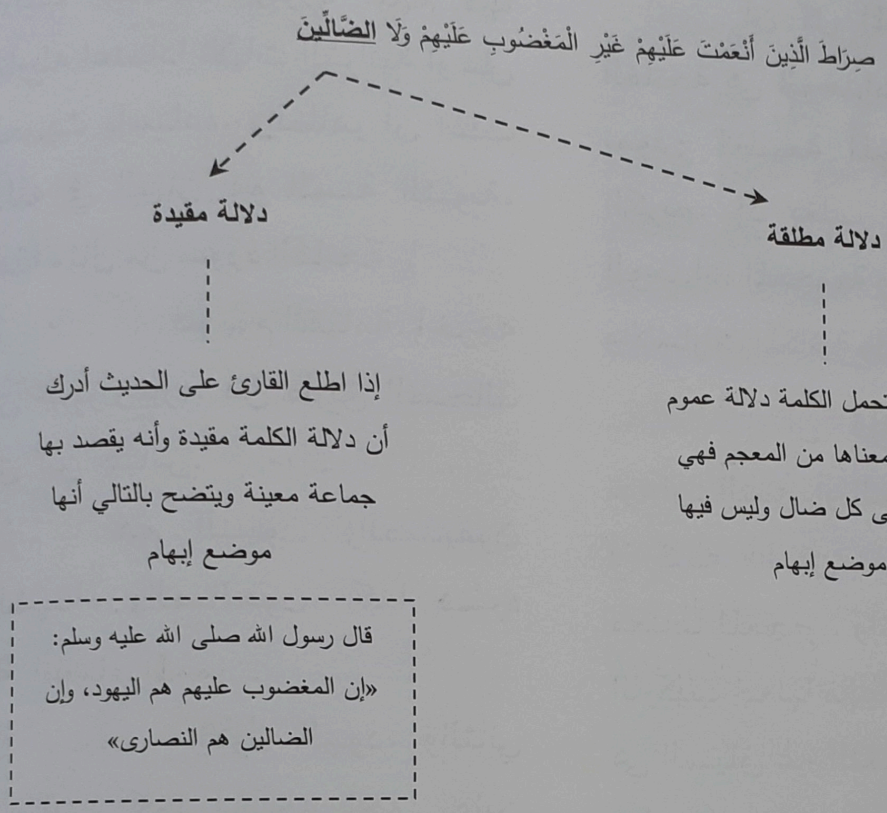
انطلاقا من الأسباب التي ذكر العلماء لحضور المبهمات في القرآن يمكن أن نحدد قرائن التأويل كما يلي: الإحالة النصية إذا رجع المؤوِّل إلى سياق النص ذاته لمعرفة مرجع الإبهام، والتناصُّ إذا اعتمد المؤوِّل على نصوص أخرى من القرآن أو من الحديث أو من الرواية، والإحالة المقيَّدة بمعرفة العالم إذا اعتمد المؤول على معلوم بالضرورة، أو على الإحالة المقامية إذا تعلق الأمر بأسباب النُّزول التي يعرف بها مرجع المبهم عادة. فهذه عناصر التأويل كما تفهم من أسباب الإبهام عند الزركشي والسُّيوطي.

يعتمد هذا البحث في بيان الإبهام وقرائنه على ما ورد في كتاب السيوطي «مفحمات الأقران» لأنه أورد كل حالات المبهمات في القرآن الكريم، وكان منهج السيوطي في كتابه أن يورد الآيات

بترتيب المصحف ويورد المبهم فيها وتأويله اعتمادا الآيات القرآنية أو على الحديث بإسناده، والظاهر أن أغلب أدلته في البيان هو السنة النبوية، وهذا مثال من سورة الفاتحة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾: هو يوم القيامة، أخرجه ابن جرير وغيره، من طريق الضحاك عن ابن عباس. ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ هم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون، كما فسَّره أية النساء ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.الأول اليهود، والثاني النصارى، كما أخرجه أحمد وابن حبان والترمذي من حديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن المغضوب عليهم هم اليهود، وان الضالين هم النصارى» وأخرجه ابن مردويه من حديث أبي ذر. قال ابن أبي حاتم: ولا أعلم فيه خلافا بين المفسرين»**[16]. ويمكن أن نسجل من ملاحظة هذا المثال عدة أمور:

الأول أن كل المبهمات في سورة الفاتحة هي الوحدات المعجمية. وهي نموذج لطبيعة المبهمات في القرآن الكريم، إذ يغلب عليها الإبهام في الوحدات المعجمية ويقل في الكنائيات والإشارات المكانية والزمانية.

والثاني أن قرينة الإبهام فيها نوعان: النصُّ أو السياق اللغوي كما في كلمة «الدين» فهي غير مبهمة في معناها المعجمي، وإنما ورودها في هذا التركيب جعلها مبهمة. والقرينة الأخرى هي السياق غير اللغوي أو التناص كما يظهر في عبارتي «المغضوب عليهم» و«الضالين». لأنه في دلالتها النصية عموما لا يستوجب إبهاما، وإنما يدرك الإبهام فيها بعد مقارنتها بالبيان النبوي حول معناها، وهذا مما يبين أن أثر السنة يتجاوز وظيفة بيان المعنى إلى وظيفة بيان مواضع الإبهام بعد أن كانت غير واضحة للقارئ، وتتجلى هذه الوظيفة في أغلب حالات الإبهام بالوحدات المعجمية. وفيما يلي تمثيل



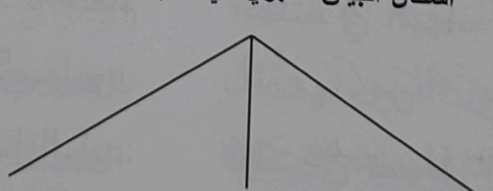
هذا المنهج في بيان المبهم وبيان معناه بالسنة النبوية في كلمة «الضالين»:

بالإضافة إلى هاتين القرينتين هناك قرينة أخرى بين المبهمات في القرآن الكريم وهي الكنائيات، وهي كما تقدَّم مبهمة بطبيعتها المعجمية الإفرادية بغض النظر عن ورودها في سياق النصّ، وقد بينت السنة النبوية كثيرا منها. قال السيوطي: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: 65] أخرج ابن أبي حاتم، عن سعيد بن المسيّب قال: نزلت في الزبير بن العوام، وحاتم بن أبي بلتعة، اختصما في ماء، فقضى النبي ﷺ للزبير. ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: 66] قال ﷺ، وأشار إلى عبد الله بن رواحة: «لو أن الله كتب ذلك لكان ذلك في أولئك القليل». أخرجه ابن أبي حاتم»[17]. فالمبهم في الآيتين هو الضمير المتصل

بالفعل، والضمائر مبهمة بطبيعتها إلا أن ترجع إلى ما يؤولها، والجامع بين المثالين أنهما لم يتضمن صراحة مرجع الضمير وأن السنة المبينة هي السنة الفعلية، والفعل المبين في المثال الأول هو القضاء، وفي الثاني هو فعل الإشارة. فهذا مما يدل على أن العلاقة التأويلية بين المبهمات والبيان النبوي قد تكون تناصا وقد تكون سياقا خارجيا يتضمن أفعالا أو أحوالا مفسرة لتلك المبهمات.

وفي أمثلة أخرى كثيرة في هذا الباب جاء تفسير المبهم بناء على ما ورد في الأحاديث من تحديدات ظرفية، كمثل الذي أورد السيوطي: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة: 50] هو القلزم، وكنيته أبو خالد، كما أخرجه أبن أبي حاتم، عن قيس بن عباد. قال ابن عساكر: كأنه كُني بذلك لطول بقائه. وروى أبو يعلي بسند ضعيف، عن النبي ﷺ قال: «فلق البحر لبني إسرائيل يوم عاشوراء»[18]. وفي الحديث بيان لزمن الخبر المنصوص عليه في الآية الكريمة، فأوجه البيان النبوي تتضمن إلى جانب بيان الإبهام في النص، وبيان دلالة الخبر في ذاته، بيان ظروف الخبر زمانا ومكانا كما هو وارد هنا. وفيما يلي تمثيل هذه الوظائف البيانية:

أشكال البيان النبوي في علم المبهمات



بيان حضور الإبهام بتحويل الإحالة الخارجية من مطلقة إلى مقيّدة

بيان دلالة الخبر أو الموضوع بتحديد مرجع الموضوع المقصود

بيان سياق الخبر بتحديد زمن الحدث أو مكانه

لم يرد هذا التقسيم عندهم في الظاهر إنما هو حاضر في الأمثلة الواردة في الكتب. وفيما يلي أمثلة لهذه الأشكال: فأما مثال الشكل الأول من البيان النبوي ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: 29] قال: «هو أدم كما دل عليه السياق وورد في مرسل ضعيف أن الأرض المذكورة مكة، لكن قال ابن كثير: إنه مدرج، وذلك ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن عبدالرحمن بن سابط أن النبيّ ﷺ قال: (دُحيت الأرض من مكة، وأول من طاف بالبيت الملائكة، قال الله تعالى ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ يعني مكة»[19].

ولهذا الشَّكل من البيان علاقة بعلم أصول الفقه لما فيه من تقييد للأحكام أو إطلاق لها، ولهذا ميَّز الأصوليون بين نوعين من الدلالة في هذا الباب: «الْأَلْفَاظ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خُصُوصِ الْمَعْنَى وَشُمُولِهِ تَنْقَسِمُ إِلَى لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ وَنُسَمِّيهِ مُعَيَّنًا، كَقَوْلِكَ زَيْدٌ وَهَذِهِ الشَّجَرَةُ وَهَذَا الْفَرَسُ وَهَذَا السَّوَادُ ، وَإِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ تَتَّفِقُ فِي مَعْنًى وَاحِدٍ وَنُسَمِّيهِ مُطْلَقًا. وَالْأَوَّلُ حَدُّهُ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومُهُ إلَّا ذَلِكَ الْوَاحِدُ بِعَيْنِهِ فَلَوْ قَصَدْتَ اشْتِرَاكَ غَيْرِهِ فِيهِ مُنِعَ نَفْسُ مَفْهُومِ اللَّفْظِ مِنْهُ.لاوَأَمَّا الْمُطْلَقُ فَهُوَ الَّذِي لَا يُمْنَعُ نَفْسُ مَفْهُومِهِ مِنْ وَقْعِ الِاشْتِرَاكِ فِي مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ السَّوَادُ وَالْحَرَكَةُ وَالْفَرَسُ وَالْإِنْسَانُ. وَبِالْجُمْلَةِ الِاسْمُ الْمُفْرَدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إذَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْعُمُومِ»[20].

الشَّكل الثاني من البيان النبويّ في هذا العلم تعيين ذات مخصوصة وبيان مرجعها خارج النص، وهو أكثر أشكال البيان النبوي حضورًا، ومن أمثلته في أسباب النزول: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ البقرة: 141] نزلت في تحويل القبلة. أخبرنا محمد بن أحمد بن جعفر قال: أخبرنا زاهر بن جعفر قال: أخبرنا الحسن ابن

محمد بن مصعب قال: حدثنا يحيى بن حكيم قال: حدثنا عبد الله بن رجاء قال: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يتوجه نحو الكعبة، فأنزل الله تعالى. قد نرى تقلُّب وجهك في السَّماء. إلى آخر الآية، فقال السفهاء من الناس وهم اليهود: "ما ولَّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها" قال الله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ [البقرة: 141] إلى آخر الآية، رواه البخاري عن عبد الله بن رجاء»[21]. في هذا المثال أحالت الوحدة المعجمية «السُّفهاء» على مرجع محدَّد بعد أن كانت مطلقة غير مقيَّدة في النصِّ، وفي السُّنة النبويَّة بيان لهذا المرجع المقصود وهو «اليهود». ومثل هذا في الكنائيات إلا فرقا بينهما في كون البيان النبويّ في الحالة الثانية يكتفي بمجرد تحديد المرجع بعد أن اضطلع في الحالة الأولى ببيان حضور الإبهام.

والشكل الثالث يتَّسم بغياب القرينة المبهمة لفظا، وقد لا يطلبها القارئ أصلا لأنها لا تفيد الحكم المتحصل من النصّ، إلا أن في السُّنة زيادة توضيح لهذا الحكم: ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾ [يوسف: 98] قال ابن مسعود: أخرهم إلى السحر. أخرجه ابن أبي حاتم. وفي حديث مرفوع: إلى ليلة الجمعة. أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس»[22]. قد لا يعتمد الشَّكل الثالث من أشكال البيان على قرينة لغوية ظاهرة كما هو مبين في المثال السابق، وإنما تعتمد قرائن السياق الزمنية خاصة على تصريف الفعل في العربية: «وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ» فصيغة «فَرَقْنا» دالة على مضي حدث الإغراق في سالف الزمن قبل وقت الخطاب، وجاء الحديث ليحدد وقت الحدث بدقة في محور الزمن الماضي. وهذا دليل على تنوُّع القرينة بين الصيغة الصَّرفيّة والظروف في بيان

الإحالة الزمنية وأنها خاصة بالعربية حيث قد لا تؤدّي المورفيمات وظيفة المرجعية الزمنية غالبا.

5 . موقع البيان النبوي في علم المبهمات من الدرس اللغوي الحديث:

تتَّجه الدراسة اللسانية في حاضرها نحو استغراق الظاهرة اللغوية بالوصف والتفسير، ومن أهم رؤاها النظرية التداولية، ولهذه النظريَّة أو الرؤية المعرفية جذور معرفيَّة ككلّ النظريات المعرفية في علوم اللغة، تظهر جوانب منها في علم المبهمات، ذلك أن من سمات هذا العلم الجمع بين بنيوية الإحالة الداخلية وبين تماسك النص تداوليا مع السياق الخارجي من خلال الإحالة المقامية.

5 . 1 . التداولية صورة اللسانيات المعاصرة:

عُرفت اللسانيات منذ فردينان دي سوسير بأنها دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وعرّفت اللغة بأنها نظام علامات[23]، وقد اقتضى هذا أن تعتمد اللغة على العلاقات وهي نوعان تركيبية وتجميعية من جهة، وأن تكون اللغة جملة قواعد وقوانين من جهة أخرى. على هذا الأساس توجهت اللسانيات نحو وصف اللغة في إطار قواعد كلية قادرة على تفسير الممارسات الكلامية المختلفة، بغض النظر عن العناصر غير اللغوية ذات الصلة بتلك الممارسات. وفي هذا الإطار ظهرت المدارس البنيوية على شاكلة جنيف وبراغ وكوبنهاق والتوزيعية، ومثلها المدرسة التوليدية التحويلية.

على أنَّ هذه الرؤية واجهت عدة عقبات معرفية فرضت على الدارسين تجاوز النظام لتفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا أشمل؛ ذلك أن الممارسات اللغوية على اختلافها لا تقبل الخضوع المطلق للقواعد، كما أنها لا تنأى عن تأثير العوامل غير اللغوية، ومن هذه العوامل سياق التواصل وما فيه

من مراجع غير لغوية. إن الممارسة الفعلية للغة تقتضي قدرا من احترام القواعد، إلا أنها تبقى مقيدة بالمقامات التي تمارس فيها، أو بمكونات عملية التواصل، ولعل هذه أهم مميزات النظرية التداولية.

2.5. المرجعيَّة محور التداولية:

يعرض البحث فيما يلي أمارات لنواة التداولية: الأولى تعريفات التداولية عند الدارسين إذ تجمع، على اختلافها، على عنصر الاستعمال في المقاربة اللغوية: «أقدم تعريف لها هو تعريف موريس سنة 1938، إذ إن التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات»[24]. وقد جاءت التعريفات اللاحقة وفية للمبدأ ذاته ملخصها قول روبير دي بوغراند عن التداولية أنها «دراسة اللغة في الاستعمال»[25].

والثانية أصول الدراسات التداولية وفي مقدمتها الملفوظية: «تعد التداولية استطالة لسانية أخرى للسانيات التلفظ التي دشنها بنفنيست. إذ إن التمييز الكبير لا يتم أبدا بين اللغة والكلام، ولكن بين الملفوظ الذي يقصد به ما يقال، والتلفظ كفعل القول»(26). وروح التلفظ ارتباط الممارسة اللغوية بمقام مرجعي بحسب ما أثبته بنفنيست في كتاب «قضايا في اللسانيات العامة». وقد رسخ البعد المرجعي في التداولية استنادها . بالإضافة إلى الملفوظية . إلى المنطق التحليلي، وقد لخص هذه الفكرة بعض الدارسين بالقول أن اللسانيات التداولية ولدت من فلسفة اللسان[27]، ومن الفلسفة التحليلية تحديدا في أعمال (غوتلوب فريجه، وبيتر ستراوسن، ولوديوغ فيتجنشتاين وغيرهم)، ومحور هذه الأعمال دراسة العلاقة بين اللغة والواقع وهي المرجعية.

والثالثة محاولات الربط بين المقاربات التداولية بالبحث في قاسمها المشترك، ومن أشهر هذه المحاولات

برنامج هانسون عام 1974 حيث حاول الربط بين الأسس السابقة من خلال مفهوم السياق: الدرجة الأولى دراسة الرموز الإشارية ضمن ظروف استعمالها وهو دراسة الإحالة في الكنائيات، والثانية دراسة طريقة تعبير القضايا أو الفرق بين المعنى الحرفي والمعنى التواصلي من خلال الإحالة الفعلية أو الكامنة، والثالثة نظرية أفعال اللغة[28].

تجمعُ الإشارات السابقة على محورية السياق بمفهومه العام في التحليل التداولي في مختلف الميادين، وبيان ذلك أن كل تعريفات التداولية تشير إلى قضية الاستعمال، ولا استعمال دون إحالة إلى ظروف الاستعمال ومكونات التواصل، كالمتكلّم والمخاطب والمقام، وهو ما تنصُّ عليه تعريفات التداولية على اختلافها. فقد بدأ فيليب بلانشيه كتابه «التداولية من أوستن إلى غوفمان» بالفصل التالي: «السياقات حقل لملتقى النظريات المتعددة» يقول فيه: «مبدأ الواقع الفعال الذي يقع في صلب التداولية إنما يمثل نمطا في مقاربة الظواهر أصليا وتأليفيًّا، في الوقت ذاته، ضمن علوم الإنسان. وهو الذي يعرِّف التداولية بوصفها تحليلا للوقائع الملاحظة وينظر إليها في علاقاتها بسياقات وجودها الواقعية. إنه تحديدا مبدأ علمي وإذا كان ينزع إلى تأسيس حقل وموضوع مفضلين (وهو التواصل لأن كل شيء عند الإنسان هو تواصل) جامعًا هوامش الاختصاصات الأكثر كلاسيكية فإنه لا يقتصر عليها. ومن ثمة فإنه لا يمكن أن نعتبر التداولية اختصاصا بالمعنى المتعارف عليه للفظ الاختصاص»[29].

والمميُّز لمفهوم السياق في التداولية عمَّا يعرف في النقد الأدبي بالنظريات السياقية عدة أمور أهمها أمران: الأول أن السِّياق بمفهومه العام هو موضوع للتحليل في التداولية بينما هو في المناهج السياقية أداة تحليلية تخضع

الظاهرة اللغوية لمعرفة سابقة عليها. والثاني أن مقصدَ التداولية فهمُ تشكُّل اللغة من داخلها ومن خارجها بدراسة العلائق بين العناصر اللغوية فيما بينها ثم بينها وبين العناصر غير اللغوية المشكلة للسياق العام، بينما تقصد المناهج السياقية إلى البحث في أبعاد غير لغوية. نفسية مثلا أو اجتماعية. في إطار العمل الأدبي.

ويكشف هذان الأمران ميزة للتداولية بإزاء غيرها من الرؤى اللغوية والنقدية وهي ميزة الرؤية المرجعية أو التحليل المرجعي للغة، وهو ما أشار إليه فيليب بلانشيه بعبارة «نمط متميّز في مقاربة الظواهر». ومرد ذلك إلى الوظيفة المرجعيَّة للسِّياق في إطار عملية التواصل كما نصَّت عليها أبحاث رومان جاكبسون، وبرونيسلاف مالينوفسكي، وإميل بنفنيست.

3.5. المرجعية في البيان النبويّ:

المرجعية محورُ علم المبهمات، لكونها علاقة بين العلامة اللغوية ومرجعها، وهي علاقة تأويليَّة، سواء أكان المرجع من داخل النص أو من المقام والثقافة. إن صبغة الإبهام في الكلمات التي يركز عليها هذا العلم تجعلها علامات لغوية محيلة بامتياز، يظهر فيها عنصر الافتقار إلى المرجع المؤول، فيكون عمل الباحث في هذا العلم متوجها نحو تحليل آلية المرجعية المؤولة. والسنة النبوية مرجع من المراجع الضرورية للمفسر عامة ولعالم المبهمات خصوصا، ووظيفتها المرجعية تكمن في كونها تحدد طبيعة المرجعية في النصوص وتحدد مرجعية تأويلها. وفيما يلي جملة خصائص البيان النبوي في علم المبهمات تظهر فيها فاعلية التفسير المرجعي لظاهرة النص وظاهرة اللغة:

أولا: سببُ الإبهام في الكنائيات طبيعتها المعجمية لأنها وحدات غير محددة المرجع محيلة إحالة فعلية في الغالب الأعم، وسببه في الوحدات المعجمية هو السّياق بنوعيه إذ إنه

يجعل الإحالة فيها مقيدة بعدما كانت في المعجم مطلقة دالة على النوع كله. وفرق بينه وبين الالتباس لأنه يكون في الوحدة المعجمية الحاملة أصلا لأكثر من معنى. وأكثر وظائف البيان النبوي في علم المبهمات أمران: الأول أن السنة تمثل إما سياقا غير لغوي أو تناصًّا يكشف عن وجود إبهام وذلك أنه يجعل دلالة العنصر مقيدة بعدما كانت مطلقة، والثاني أنها تزيل الإبهام بتحديد المرجع الخارجي الذي تعود عليه العلامة اللغوية.

ثانيا: التَّنوع بين السياق غير اللغوي والتناص في تحديد المبهمات وتأويلها من مميزات البيان النبوي. أما السياق غير اللغوي فيتمثل في السنة الفعلية لأنها تتضمن المواقف والمقامات المبينة لمراجع تلك المبهمات، وأما التناص فيتمثل في السنة القولية لأنها نصوص مفسرة لما في القرآن وشارحة له. والتناص المقصود هنا هو واحد من مستويات العلاقات النصية أشار إليه غير واحد من الدارسين، ومعناه هنا أن توظف نصوص معينة، وهي السنة القولية، لفهم نصوص أخرى، وهي نصوص القرآن المتضمنة مبهمات معينة. فالبيان النبوي بين أمرين: قول مؤوّل وهو يعمل وفق آلية التناص إذ يفهم القارئ النصُّ القرآني في ضوء معرفته بنص حديثي، وفعل مؤول وهو يعمل وفق آلية التماسك التداولي إذ يفهم القارئ النص القرآني في ضوء معرفته بأحداث أو ظروف خاصة رافقت نزول النصّ.

ثالثا: مفهوما السّياق غير اللغوي والتناصّ كلاهما يجسِّدان محور الثقافة في تحليل الخطاب كما ورد تصوُّره عند زليغ هاريس، وكلاهما يمثلان تصورا شاملا للظاهرة اللغوية، لأن العلاقات البنيوية بين مكونات النص لا تكفي وحدها لتفسير عملية تلقي النصوص وفهمها، ولذلك اقترح هاريس إضافة بعد ثان إلى اللسانيات وهو الثقافة لأنها تكمّل تلك المعطيات

البنيوية الداخلية وتفسّر كثيرا من حالات التوصيل اللغوي.

رابعا: الفرق بين بيان الإبهام وبين بيان الدلالة من جملة وظائف البيان النبوي أنّ الأول يعني أن يعرف القارئ أن ثمة إبهاما بعد أن لم يكن في النص قرينة على ذلك، أما الثاني فيقصد به أن تعين السنة مرجعا للمبهم في النصّ، فتعرف دلالته الخاصة وظروفه بعد أن كانت معرفة القارئ بها عامة غير مقيدة بظرف محدد.

الهوامش:

1 -جلال الدين السيوطي: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن. (http://www.islamicbook.ws) تم الاطلاع عليه يوم 23 / 06 / 2014 في الساعة 10:36.

2 -محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار أحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: 1376 هـ - 1957 م، ج 1 ص 155.

3 -جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن. تحقيق مركز الدراسات القرآنية. المدينة المنورة، 1426 هـ، ص 2022.

4 -المصدر نفسه ص ص 2018 / 2020.

5 - المصدر نفسه ص ص 2022 / 2096.

6 -رضي الدين الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق

يوسف حسن عمر. جامعة قاريونس، 1978، ج 3 ص 240.

7 -محمد مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق عبد الحليم الطحاوي. مطبعة حكومة الكويت، 1980، ج 19 ص 309.

8 -الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين. تحقيق عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 2003، ج 1 ص 168.

9 -محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن. تحقيق فواز أحمد زمرلي. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1995، ج 2 ص 20.

10 - المرجع نفسه ج 2 ص 51 / 53.

11 -محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق أحمد محمد شاك. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 2000 م، ج 1 ص 12.

12 -جلال الدين السيوطي: الإتقان. ص 2022.

13 -الزركشي: البرهان. ج 1 ص 155.

14 -السيوطي: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

15 -تمام حسان: البيان في روائع القرآن. عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة: 2009، ج 2 ص 7 / 8.

16 -السيوطي: مفحمات الأقران.

17 -المصدر نفسه.

18 -المصدر نفسه.

19 -المصدر نفسه.

20 -أبو حامد الغزالي: المستصفى في علم الأصول. تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية، بيروت، ص 25.

21 -علي بن أحمد النيسابوري: أسباب النزول. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، 1388 هـ -

1968 م، ص 26.

22 -السيوطي: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

23-Ferdinand de Saussure: Cours de linguistique générale. Publié par Charles Bally et Albert Sechehaye, PAYOT, Paris, France, 1984. p 33.

24 -فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية. ترجمة سعيد علوش. مركز الإنماء القومي، المغرب، د ط، د ت، ص 8.

25 -روبير دي بوغراند: النص والخطاب والإجراء. ترجمة تمام حسان. عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية:2007، ص 83.

26 -فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية. ص 9.

27- Marie Anne PAVEAU et Georges Elia SARFATI: Les grandes théories de la linguistique. Armand Colin, Paris, France, 2003, p 206.

28 -فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية. ص 14 / 38.

29 -فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان. ترجمة ناصر الحباشة. دار الحوار، اللاذقية، سورية، الطبعة الأولى: 2007، ص 19.